

نزع الفتيل عن سيناريو القنبلة الموقوتة:

لماذا يتحتم أن نقول
لا للتعذيب دائماً



1977-2007
apt
association pour
la prévention de la torture
association for the prevention of torture
asociación para la prevención de la tortura

جمعية الوقاية من التعذيب

جمعية الوقاية من التعذيب هي منظمة مستقلة غير حكومية مقرها جنيف، أسسها المصري والمحامي السويسري جون-جاك غوتيه عام ١٩٧٧.

تتصور جمعية الوقاية من التعذيب عالمياً لا يتعرض فيه أحد للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، كما تعهد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تركز جمعية الوقاية من التعذيب على مناهضة التعذيب بدلاً من الشجب العلني لحالات فردية أو إعادة تأهيل الضحايا. وتمكن تلك الاستراتيجية الجمعية من التعاون مع سلطات الدولة والشرطة والقضاء والمؤسسات الوطنية والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية التي تركز عملها لإصلاح المؤسسات وتغيير الممارسات.

ومن أجل الحيلولة دون التعذيب، تركز جمعية الوقاية من التعذيب على ثلاثة أهداف متكاملة:

١. الشفافية داخل المؤسسات

لتعزيز عمليات الفحص المنتظم والمساءلة في المؤسسات التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم من خلال الزيارات المستقلة وآليات المراقبة الأخرى.

٢. الأطر القانونية الفعالة

لضمان احترام القواعد القانونية الدولية والإقليمية والوطنية الخاصة بالوقاية من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة وتنفيذها على الصعيد العالمي.

٣. تعزيز القدرات

لتدريب الأطراف الفاعلة التي تعمل مع الأشخاص المحرومين من حريتهم على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحسين معرفتها بالممارسات المتعلقة بالوقاية والالتزام بها.

جمعية الوقاية من التعذيب

10, Route de Ferney, P.O. Box 2267 - 1211 Geneva 2 - Switzerland

هاتف: +41 22 919 21 70 - فاكس: +41 919 21 80

البريد الإلكتروني: apt@apt.ch - الصفحة الإلكترونية: www.apt.ch

نزع الفتيل عن سيناريو القبلة الموقوتة:

لماذا يتحتم أن نقول
لا للتعذيب دائماً



نزع الفتيل عن سيناريو القنبلة الموقوتة: لماذا يتحتم أن نقول لا للتعذيب دائماً؟

الناشر: جمعية الوقاية من التعذيب

حقوق التأليف والنشر: 2007، جمعية الوقاية من التعذيب

حقوق الطبع محفوظة. المواد التي يتضمنها هذه المطبوعة يمكن الاستشهاد بها أو إعادة طبعها بحرية، شريطة ذكر المصدر. توجّه طلبات الإذن بنسخ أو ترجمة المؤلف إلى جمعية الوقاية من التعذيب (أنظر العنوان المذكور أدناه).

ISBN 2-940337-20-9

من أجل الحصول على نسخ من هذه المطبوعة ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
بالعنوان التالي:

جمعية الوقاية من التعذيب APT

10, Route de Ferney, P.O. Box 2267

CH 1211 Geneva 2 - Switzerland

هاتف: +41 22 919 21 70 - فاكس: +41 919 21 80

البريد الإلكتروني: apt@apt.ch موقع إلكتروني: www.apt.ch

صورة الغلاف: Adele Jackson

التصميم ونسق الطباعة: minimum graphics

تصميم النسخة العربية: Jack Rabah

دار النشر: PCL Presses Centrales SA, Renens

الترجمة: ICRC Cairo Translation Center - Manar Wafa

تتكر

أعدت جمعية الوقاية من التعذيب هذا النص على أساس مشاورات جرت مع الأفراد والمنظمات أدناه بعد حضور اجتماع عقد في جنيف في يونيو/ حزيران عام ٢٠٠٧:

- منظمة العفو الدولية

- Dr.Jean Maria Arrigo من الرابطة الدولية لأخلاقيات الاستخبارات

- Sylvie Bukhari-de Pontual رئيسة الاتحاد الدولي لعمل المسيحيين من أجل إلغاء التعذيب

- Claire Chimelli ممثلة جنيف عن الاتحاد الدولي لعمل المسيحيين من أجل إلغاء التعذيب

- Ralph Crawshaw كبير مفتشي الشرطة الأسبق؛ حاصل على منحة دراسية في مركز

حقوق الإنسان بجامعة Essex

- Edouard Delaplace مدير برامج الأمم المتحدة وكبير مسؤولي البرامج القانونية

بجمعية الوقاية من التعذيب

- Carla Ferstman مديرة رابطة إنصاف لتعويض ضحايا التعذيب

- Bernadette Jung مندوبة المكتب الدولي للاتحاد الدولي لعمل المسيحيين من أجل

إلغاء التعذيب

- Anne-Laurence Lacroix نائبة مدير المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب

- David Luban أستاذ جامعي وأستاذ القانون والفلسفة بالمركز القانوني بجامعة جورج تاون

- Nieves Molina Clemente مستشار قانوني في المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب

- Matt Pollard مستشار قانوني بجمعية الوقاية من التعذيب

- Eric Prokosch عضو مجلس إدارة جمعية الوقاية من التعذيب

- Dr. Jose Quiroga نائب رئيس المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب

- Dr. Lawrence Rockwood ضابط سابق في الاستخبارات العسكرية المضادة

- Sir Nigel Rodley أستاذ القانون ورئيس مركز حقوق الإنسان بجامعة Essex، عضو لجنة

حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والمقرر الخاص الأسبق للأمم المتحدة بشأن التعذيب.

- James Ross مستشار قانوني بمنظمة مراقبة حقوق الإنسان

- Eric Sottas مدير المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب

- Wilder Tayler نائب الأمين العام للجنة الحقوقيين الدولية

- Mark Thomson الأمين العام لجمعية الوقاية من التعذيب

- Fernando Delgado مرشح لدرجة مدرس القانون بكلية الحقوق، جامعة هارفارد.

نزع الفتيل عن سيناريو القنبلة الموقوتة

يؤكد مؤلف «نزع الفتيل عن سيناريو القنبلة الموقوتة» مجدداً ويعزز الحظر المطلق وغير القابل للانتقاص للتعذيب وكافة ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في وجه التحديات المبنية على ما يسمى بسيناريو القنبلة الموقوتة.

يجب أن ينظر إلى التعذيب في صورته الحقيقية الكريهة والمخزية، فهو لم يكن أبداً دليلاً على الشجاعة أو مبعثاً للفخر. وهناك أسباب قوية أصبح التعذيب بفضلها محرماً في العصر الحديث، شأنه في ذلك شأن الإبادة الجماعية والاسترقاق، ويجب أن يظل محرماً.

ما هو سيناريو القنبلة الموقوتة؟

سيناريو القنبلة الموقوتة هو «اختبار فكري» افتراضي يستخدم للتشكيك في الحظر المطلق للتعذيب. ويمكن صياغة هذا السيناريو أو التصور كما يلي:

« لنفترض أن أحد مرتكبي هجوم إرهابي وشيك سوف يودي بحياة الكثيرين، وقع في أيدي السلطات، وأن هذا الشخص سوف يكشف النقاب عن معلومات ضرورية لمنع الهجوم فقط إذا تعرض للتعذيب. فهل يجب تعذيبه؟»

يطرح هذا التصور في المناقشات العامة بوصفه سؤالاً شخصياً يوجه في معظم الأحيان إلى شخص ما يواجه جمهوراً ويقول إنه ضد التعذيب. وفي هذا السياق كثيراً ما يتحول السؤال إلى مسألة شخصية:

«ولكن لنفترض أنك على علم بالهجوم الوشيك الحدوث الذي سوف يفضي إلى قتل الآلاف من الأشخاص وأن مرتكب الجريمة في قبضتك، وأن الوسيلة الوحيدة لمنع الهجوم هي تعذيبه. فهل توافق على تعذيبه أم لا؟».

لماذا يتحدث الكثير من الناس عن هذا السيناريو؟

يعمل تصور القنبلة الموقوتة عن طريق التلاعب بردود الأفعال العاطفية لدى الجماهير. فهو يخلق سياقاً من الخوف والغضب، كما يحرف الظروف على نحو مصطنع كي يثير التعاطف بل وحتى الإعجاب بمن يقوم بالتعذيب ويخلق شعوراً بالبغض أو عدم المبالاة تجاه ضحية التعذيب. وقد جعلت الطبيعة الدرامية لهذا الاحتمال منه خطأً أو حبكة مفضلة في المسلسلات التلفزيونية الشعبية وأفلام الحركة. وهو يخلق صورة فكرية قوية استحوذت إلى حد ما على خيال قطاع من الجماهير على المستوى العالمي، مما يعني أن مناقشة هذا التصور استأثرت بزخم خاص به أبعد من سياقه القانوني السياسي الأصلي الصريح. وقد حظيت مسألة أثر هذا التصور باهتمام كبير، ليس بين منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عنها فحسب، بل أيضاً في أوساط ذوي المراتب العليا في المؤسسات العسكرية^١.

وأياً كان السبب وراء تقديم سيناريو القنبلة الموقوتة في سياق معين، فإن الأثر المقصود منه هو خلق شك حول حكمة الحظر المطلق للتعذيب. ويكون هذا الشك بدوره مقصوداً في أغلب الأحيان لحمل الجماهير على قبول استثناء قانوني لحظر التعذيب، أو على الأقل قبول عدم تطبيق القانون الجنائي ضد التعذيب في حالات خاصة. ولعل الهدف الحقيقي لأنصار الجدل المرتبط بالقنبلة الموقوتة هو خلق استثناء عريض بينما يبدو ظاهرياً أنه يجادل لصالح استثناء محدود. فأنصار حجة القنبلة الموقوتة يأملون من وراء إجبار معارضي التعذيب على الإقرار بأن التعذيب يمكن أن يكون مقبولاً على الأقل في حالة واحدة قصوى أو مفرطة تأييد فكرة المعارضة المطلقة للتعذيب بوصفها مسألة مبدأ وممارسة. وبصفته تلك، أبرز هذا السيناريو في الآونة الأخيرة من يسعون إلى وضع حد للتحريم المفروض على التعذيب، وجعل

١ أنظر على سبيل المثال المقال بعنوان «>24<» Whatever it Takes: the politics of the man behind by Jane Mayer, the New Yorker (١٩ فبراير/ شباط ٢٠٠٧)، الذي يصف الاهتمام العميق الذي عبر عنه العميد باتريك فينيغان بالجيش الأمريكي وعميد الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت، بشأن الأثر المسمم للحبكة الدرامية التي تدور حول التعذيب المرتبط بتصوير القنبلة الموقوتة في الرواية التلفزيونية الشهيرة «٢٤» على الأحكام أو الاجتهادات الأخلاقية المرتبطة بالحياة العملية للقادة المتدربين الذين يقوم بتدريسهم.

تطبيقه على المسجونين المشتبه في تورطهم في أعمال إرهابية يبدو أمراً مقبولاً، ومنح حصانة قانونية لأنفسهم ولغيرهم ممن يجيزون التعذيب أو يبيحونه أو يأمرهم به أو يمارسونه.

«لا» لأبي استثناء لحظر التعذيب

إن المخاطرة التي يفرضها سيناريو القنبلة الموقوتة كبيرة للغاية، فهي تعني تدمير الحظر المطلق للتعذيب. ويجب أن يكون الرد المناظر هو الرفض الحازم لأبي استثناء لحظر التعذيب، بغض النظر عن الادعاء بمحدودية الظروف.

.....

ويمكن شرح هذا «الرفض» المطلق في عجالة كما يلي:

«أولاً، من السخافة القول بفكرة أن أنجح أنا أو أنت أو أي مواطن عاد (أو) في هذا الصدد أي ممثل للحكومة) لا يمتلك أي خبرة سابقة في التعذيب ولم يتلق أي تدريب عليه، في الحصول على معلومات من إرهابي (أغلب الظن أنه تدرب أو لُقّن على مقاومة التعذيب).

ومن ناحية أخرى، إذا طرح على سؤال: هل أرغب أنا أو أنت أو أي شخص آخر في مجتمعنا في التحول إلى شخص متمرس في «التعذيب يكون مجرداً من الشعور بالألم ومعاناة الأشخاص الواقعيين تحت سيطرته، وذلك تحسباً لحالة افتراضية مستقبلية، فإن الإجابة هي «لا». لا أرغب في أن أصبح كهذا النمط من الناس ولا أريد أناساً كهؤلاء داخل مجتمعي. على أي حال وكما يشهد بذلك خبراء الاستخبارات، ستكون لدينا فرصة أكبر بكثير في الحصول بالفعل على معلومات لإنقاذ حياة الناس باستخدام وسائل الإقناع أو التحايل أو أية وسائل أخرى. ومن ثم، إذا كانت حياتي متوقفة على الحصول على معلومات سريعة ودقيقة، فإنني قطعاً لا أريد أن أبدد الوقت في التعذيب.»

.....

هذه إجابة سريعة فحسب، بيد أن الأقسام التالية تستعرض حججاً تفصيلية أكثر بكثير، من بينها:

١. كشف مغالطات التصور نفسه من أجل البرهنة على طبيعته الخادعة، أولاً؛ عن طريق عرض الافتراضات المستترة لهذا السيناريو، وثانياً؛ إبراز زيف تلك الافتراضات.
٢. تكرار الأثر الخبيث للتعذيب، شأنه في ذلك شأن أخويه الاسترقاق والإبادة الجماعية، على المجتمعات التي تبيحه.
٣. إظهار منحنى الإنزلاق نحو المزيد من الاستخدام واسع الانتشار للعنف الذي يمكن أن يوقعنا فيه أي تسامح «استثنائي» مفترض مع التعذيب.
٤. التذكير بالطبيعة المطلقة والأساسية للحظر القانوني للتعذيب.
٥. إلقاء الضوء على الطرق التي يتلاعب من خلالها سيناريو القنبلة الموقوتة بالأحكام المعنوية والأخلاقية عن طريق حجب التكلفة المعنوية الحقيقية لغض الطرف عن أي عمل من أعمال التعذيب.

افتراضات السيناريو

يقوم سيناريو القنبلة الموقوتة على عدد من الافتراضات، قد يكون بعضها مستتراً أو ضمناً فحسب عند عرضه للمرة الأولى. ومن ثم، يتعين كشف النقاب عن تلك الافتراضات الخفية.

على سبيل المثال، يفترض النمط المعهود من سيناريو القنبلة الموقوتة يقيناً أو شبه يقين من كافة الأمور التالية:

.....

١. العلم بوجود هجوم محدد تم التخطيط له مسبقاً.
٢. أن الهجوم سيكون خلال فترة قصيرة جداً («وشيك»).
٣. أن الهجوم سوف يؤدي إلى مقتل عدد كبير من الأشخاص.
٤. أن الشخص المتحفظ عليه هو أحد مرتكبي الهجوم.
٥. أن هذا الشخص لديه معلومات سوف تحول دون وقوع الهجوم.
٦. أن تعذيب هذا الشخص سوف يوفر معلومات في وقت مناسب لمنع الهجوم.

٧. لا توجد وسيلة أخرى يمكن من خلالها الحصول على المعلومات في وقت مناسب.

٨. لا يمكن القيام بأي عمل آخر لتجنب الضرر.

.....
ويفترض السيناريو أيضاً:
.....

٩. أن يكون دافع من يمارس التعذيب هو الحصول على معلومات مع النية

الصادقة لإنقاذ الأرواح ولا أكثر من ذلك.

١٠. أن يكون هذا الوضع منفرداً ولا يجب تكراره كثيراً.

.....

وقد يعدل مؤيدو هذا السيناريو تلك الافتراضات أو يقدمون تنازلات استجابة للتحديات، لكي يكون السيناريو أكثر واقعية. ويمكن الإشارة إلى تلك المناورات بوصفها دليلاً على أن هذا السيناريو يفضي حتماً إلى استثناء أكثر اتساعاً للحظر المفروض على التعذيب مما كان مقترحاً في البداية، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى هبوط نحو «منحنى الانحدار» قد يتسبب في كارثة (سيلي) شرح هذه النقطة بتفصيل أكثر في ما بعد). وعلى أي الأحوال، فإن سيناريو القنبلة الموقوتة في صورته «الخالصة» التي تصفها تلك الافتراضات العشرة هو أصعب حالة: فإذا أمكن التعامل معها، يجب أن يكون التصدي للمواقف المتباينة الأكثر واقعية (ومن ثم الاستثناءات الأكثر اتساعاً) أسهل.

كثيف زيف الافتراضات

يمكن تحدي تلك الافتراضات للبرهنة على أن أي «استثناء» في الواقع العملي للتكيف مع سيناريو القنبلة الموقوتة سيكون في حقيقة الأمر أكثر رحابة من الموقف المحدود المصطنع الذي تم وصفه في البداية. ويعزى ذلك جزئياً إلى أننا نتصرف في الحياة اليومية فرادى ومجتمعين دائماً من منطلق معلومات جزئية ودرجات متفاوتة من عدم التيقن.

إن البرهنة على النطاق الحقيقي «للاستثناء» من خلال كشف زيف بعض أو جميع تلك الافتراضات (كما سيتم شرحه بتفصيل أكثر أدناه) تكشف أن ما يُقترح حقيقة ليس استثناءً فريداً من نوعه بل قاعدة جديدة تجيز

التعذيب ستعود بنا إلى الوراثة إلى العصور المظلمة وإلى أسوأ أممات المجتمعات الشمولية. إن قبول منطق «الغاية تبرر الوسيلة» في أي استثناء لحظر التعذيب يتصل «بالقنبلة الموقوتة» يعني في نهاية الأمر تبني نفس المبادئ الأخلاقية كالإرهاب في حد ذاته.

ويبرهن كشف زيف تلك الافتراضات أيضاً على الإسهام الضئيل لفكرة القنبلة الموقوتة في صورتها الخالصة في أي تفكير جاد يتصل بإشكالية التعذيب، أو بمشكلة الإرهاب في هذا الصدد.

إن ممارسة كشف الحقيقة يمكن أن تطرح النقاط التالية:

الافتراض الأول: العلم بوجود هجوم محدد تم التخطيط له

الافتراض الثاني: أن الهجوم سيحدث خلال فترة قصيرة جداً «وشيك».

■ يجب توخي الدقة عند عرض السيناريو لأنه يميل نحو نوع من الاستثناء القانوني لحظر التعذيب، سواء عن قصد أو على نحو غير مقصود. إلى أي حد يجب أن يكون الهجوم «وشيكاً» لتبرير التعذيب؟ عدة ساعات؟ عدة أيام؟ عدة شهور؟

من ناحية، ومن أجل تقديم تصور لشكل من أشكال سيناريو القنبلة الموقوتة، يجب أن يكون توقيت الهجوم بعيداً إلى درجة كافية في المستقبل كي تكون هناك فرصة حقيقية للقيام بأي إجراء لوقفه. ومن ناحية أخرى، إذا كان الهجوم بعيداً إلى درجة إمكانية الحيلولة دون فقدان الأرواح بطريقة أخرى (الإخلاء على سبيل المثال)، فإن «الحاجة» المفترضة للتعذيب تزول ببساطة. بالإضافة إلى ذلك، كلما طال الوقت حتى وقوع الهجوم، كانت هناك فرصة أكبر أن تؤدي أساليب الاستجواب الإنسانية ثمارها.

الافتراض الثالث: أن الهجوم سوف يؤدي إلى مقتل عدد كبير من الأشخاص

■ مرة أخرى، نظراً لأن الخطر يتمثل في خلق استثناء قانوني لحظر التعذيب فالأمر يستلزم الدقة. كم عدد الأرواح التي يتوقع أن تكون مهددة لتبرير التعذيب؟ عشرة؟ مائة؟ ألف؟ ١٠,٠٠٠؟ ١٠٠,٠٠٠؟ أكثر أم أقل؟ هل إزهاق روح واحدة كاف لتبرير التعذيب؟

الافتراض الرابع: أن الشخص المتحفظ عليه هو أحد مرتكبي الهجوم الافتراض الخامس: أن هذا الشخص لديه معلومات سوف تحول دون وقوع الهجوم

■ في سيناريو القنبلة الموقوتة "الخالص" يكون هناك يقين لا يدع مجالاً لأدني شك أن الشخص المتحفظ عليه أحد مرتكبي الهجوم وأن بحوزته معلومات يمكن أن تمنع هذا الهجوم. تلك هي مادة الدراما التليفزيونية وأفلام الحركة في هوليوود، حيث يكون إحساس الشخص الشرير بذاته متضخماً، مما يدفعه إلى التباهي أمام معتقليه والسخرية منهم. أما في الواقع، فمن غير المرجح أن يكون ممارسو التعذيب على هذه الدرجة من اليقين من أن الشخص الذي يحتجزونه مشارك في الجرم أو حتى لديه معلومات ذات أهمية. ومن أكثر الأمور خداعاً بشأن التعذيب، وعلى عكس المتوقع، من المرجح أن يعاني شخص لا صلة له بالهجوم وليس لديه أي علم به أكبر وأطول معاناة، حيث لا يكون لديه أي وسيلة للتحكم في مصيره أو أي أمل في أي شيء سوى استمرار التعذيب.

وفي نهاية الأمر، لعل بعض مؤيدي الحالة الاستثنائية لحظر التعذيب الناتجة عن تصور "القنبلة الموقوتة" يكونون على استعداد للذهاب إلى أبعد من ذلك والإقرار بأنهم سيسمحون بتعذيب شخص ما ليس متورطاً في أي نشاط إرهابي في الأساس، والذي قد يتضح أنه لا يمتلك أي معلومات ذات صلة بالهجوم. وستختلف بطبيعة الحال النقطة التي سيقوم عندها أي مؤيد لاستثناء القنبلة الموقوتة بتقييد هذا الاستثناء، بيد أن أي مؤيد سيكون بحاجة شديدة إلى إقرار ما إذا كان الاستثناء المقترح مرناً بدرجة كافية تسمح بتعذيب أحد الأشخاص التاليين:

— أي شخص تكون السلطات شبه واثقة من كونه مرتكباً للجرم ولكنه ينفى ذلك.

— أي شخص تشبه السلطات في تورطه بأي درجة.

— أي شخص لا يشبهه في تورطه ولكن لديه معلومات ذات صلة بالواقعة ويحجم عن البوح بها لسبب ما.

- أحد الأقارب الذي ليس متورطاً ولكن قد يعلم على سبيل المثال المكان الذي يختبئ فيه هذا الفرد من أفراد عائلته.
 - طفل قد يعلم أو لا يعلم بعض المعلومات ذات الصلة بالواقعة ولكنه لا يثق في السلطات أو قيل له ألا يفصح عن تلك المعلومات.
 - طفل ليست لديه معلومات ذات صلة بالواقعة ولكن تعذيبه في وجود مرتكب الجرم هو السبيل الوحيد لحمله على الكلام.
- إذا وافق المؤيدون على تعذيب بعض أو جميع الضحايا المذكورين أعلاه، يمكن إلقاء الضوء على تلك النقطة بوصفها توضح أن أي استثناء مفترض محدود ينتج عن تصور «القنبلة الموقوتة» ينمو بسرعة وعلى نحو طبيعي ليوثق عدداً متزايداً من الضحايا في برائته.

الافتراض السادس: أن تعذيب هذا الشخص سوف يوفر المعلومات في وقت مناسب لمنع الهجوم.

■ يفترض السيناريو أولاً أن المعلومات التي سيدي بها الشخص الذي سيتم تعذيبه صحيحة وأنها ليست معلومات زائفة الغرض منها هو تضليل السلطات حتى تنفجر القنبلة (أي مطاردة لا طائل من ورائها، كمن يبحث في الماء عن جذوة نار). بيد أن المهلة الزمنية القصيرة هي جزء مكمل للسيناريو، كما أنها تعني ضمناً أن التعذيب سيتوقف بمجرد أن يحصل المحقق على المعلومات التي يعتقد أنه في حاجة إليها لوقف الهجوم (حيث يتعين عليه القيام بذلك إذا كانت دوافعه صادقة). ومن ثم، يبدو من المرجح أن يتمكن مرتكب الجرم من وقف التعذيب وتضليل السلطات لمدة كافية لتفجير القنبلة، وفي هذه الحالة لا يكون التعذيب وسيلة فعالة للحيلولة دون الهجوم.

ثانياً، من الأهمية بمكان إدراك أن التعذيب ليس نوعاً من الوصفات السحرية، فنوعية الأشخاص الذين يخططون لمثل هذا الهجوم ويقومون بتنفيذه هم نفس الأشخاص الذين تلقوا تدريباً على تحمل التعذيب والثبات حتى فوات الأوان. لقد أكد المحققون المتمرسون مراراً وتكراراً أن التحقيق يمكن أن يجري على نحو أكثر فاعلية دون اللجوء إلى التعذيب، وأنهم إذا اعتقدوا

أن لديهم فرصة واحدة فقط للنجاح، فإنهم لن يختاروا التعذيب كمحاولة وحيدة لإصابة الهدف^١.

ثالثاً، حتى وإن فُرض أن التعذيب يمكن أن يكون ناجحاً في مثل هذه الظروف، فإن التوقيعات القصيرة تعني فرضاً أن هناك حاجة إلى توافر «أفضل» ممارسي التعذيب في الحال إذا كانت هناك نية للاعتماد على التعذيب لإنقاذ الموقف. وهذا بدوره يطرح افتراضاً بأن المجتمعات التي تواجه هجمات محكمة يتعين عليها اتخاذ تدابير من خلال المؤسسات لخلق طبقة من ممارسي التعذيب المحترفين والإبقاء عليهم وتزويدهم بتقنيات ومعدات تعذيب حديثة. وتشكل «فرق التعذيب» المؤسسية المحترفة خطراً وخيماً يهدد الديمقراطية والحريات الفردية. إن هذه الصورة الأكثر واقعية التي يتم فيها إعداد العدة للتعذيب في سيناريو القنبلة الموقوتة تكون مستساغة بدرجة أقل بكثير من الفكرة الساذجة أن «بطلاً من الأشخاص العاديين» يمكنه فعلياً أن يمارس التعذيب من تلقاء نفسه ومرة واحدة فحسب ضد مجرم مفترض مدرب على مقاومة مثل هذه المعاملة. وأكثر من ذلك، فإن تكريس الموارد لتطوير القدرة على التعذيب على هذا النحو يحولها عن تطوير قدرات أكبر لوسائل منع مثل هذا الهجوم.

الافتراض السابع: لا توجد وسيلة أخرى يمكن من خلالها الحصول على المعلومات في وقت مناسب.

يقوم السيناريو عادة على مقولة منطقية مؤداها أن الشخص الذي يمارس التعذيب لديه علم بالفعل عن كافة جوانب المؤامرة باستثناء معلومة رئيسية واحدة ربما تعرفها الضحية وحدها دون غيرها.

ويقود هذا بالطبع إلى تساؤل حول إمكانية عدم وجود خيوط أخرى يمكن تتبعها، مع توفر كل هذه المعلومات، بما فيها وسائل استجواب إنسانية، أو استصدار إذن تفتيش، أو استخدام أجهزة استراق... إلخ.

١ أنظر على سبيل المثال: «Whatever it Takes» المذكور أعلاه، و«تقرير حول ممارسات التحقيق» المقدم في ٣١ يوليو/تموز ٢٠٠٦ أمام الكونغرس الأمريكي من قبل عشرين محققاً سابقاً، وجلسة الأسئلة والأجوبة على شبكة الانترنت بين منظمة العفو الدولية والمحقق الأسبق بيتر بوير (www.amnestyusa.org).

الافتراض الثامن: لا يمكن القيام بأي عمل آخر لتجنب الضرر

يفترض سيناريو القنبلة الموقوتة عدم إمكانية القيام بأي عمل آخر لتجنب الضرر. وهو افتراض قد يكون جديراً بالتشكيك في صحته. ففي سيناريو القنبلة الموقوتة "الخالص"، لا يكون هناك وقت كافٍ أو وسائل كافية لإخلاء المبنى أو الحي أو المدينة المهددة، إما لأن الهجوم على وشك الحدوث، أو أن هدفه غير معروف على وجه الدقة.

الافتراض التاسع: الدافع الصادق لمن يمارس التعذيب

حتى وإن بدأ ممارس التعذيب مهمته بدافع صادق وهو التعذيب للحصول على معلومة محددة، إلا أن التعذيب يفسد الأخلاق، وهي سمة متأصلة في طبيعته. فعلى سبيل المثال، وصف محقق عسكري أمريكي سابق في العراق كيف كان يتأثر برغبته في الانتقام عند ممارسة التعذيب ضد المحتجزين وأنه كان يغمره شعور «مثير» مرتبط باستثارة الرعب في نفوس الآخرين¹. ويصر مؤيدو الاستثناء الناجم عن سيناريو القنبلة الموقوتة على أن الغرض من التعذيب هو جمع معلومات للاستخبارات وليس العقاب. ولكن في الحياة الواقعية ليست الدوافع بهذه البساطة، فالغضب والتعطش للانتقام والرغبة في «إثبات من المسيطر» يمكن أن يكون لها الغلبة في الظروف القصوى، ومن غير الواقعي افتراض أن دوافع المحققين ستكون خالصة.

الافتراض العاشر: هذا الوضع متفرد

كما سيوضح بالتفصيل أدناه، من طبيعة التعذيب أن السماح بممارسته، سواء منح مقدماً عن طريق ترخيص قانوني أو طبقاً بآثر رجعي عن طريق عدم إقامة الدعوى القضائية أو أي وسيلة أخرى، يؤدي حتماً إلى «منحدر الانزلاق»، حيث تصبح ممارسته أوسع انتشاراً على نحو سريع. ويجب أن نتوقع انتشاراً خطيراً للتعذيب، لاسيما إذا قاد التفكير في سيناريو القنبلة الموقوتة إلى استثناء قانوني.

وتُظهر عملية كشف زيف الافتراضات عادةً أنه حتى مؤيدي الاستثناء لا

¹ Washington Post, «The Tortured Lives of Interrogators». Monday, June 1, 2007, p.A.1

يمكنهم تحديد الظروف التي يعتبرون فيها التعذيب «مبرراً». بل حتى وإن استطاع المؤيدون وصف تلك الظروف بوضوح بلغة عادية، يقل احتمال صياغة استثناء قانوني يكون تطبيقه منحصراً في أوضاع من النوع الذي نحن بصدده. وحتى على فرض إمكانية التوصل إلى مثل هذه اللغة القانونية الدقيقة، فليس من المحتمل أن يكون هناك اتفاق على نطاق الأفراد الذين يمكن تعذيبهم على نحو مشروع.

البراهين للرد على السيناريو برمته

بمجرد إمالة اللثام عن الافتراضات الخفية لسيناريو القنبلة الموقوتة والتشكيك فيها، تتضح عدة أمور. فالشعبية التي حظي بها السيناريو مؤخراً هي جزء من جهد متضافر لخلق استثناء قانوني لحظر التعذيب. ويعني عدم الدقة في تعريف نطاق السيناريو أن أي استثناء سيكون بالضرورة أوسع مما يوحي به سيناريو القنبلة الموقوتة أصلاً في صورته «الخالصة».

ومن ثم فإن الخطوة التالية هي تحديد الأسباب التي تحتم رفض أي حديث حول استثناء لحظر التعذيب رفضاً قاطعاً. وتتضمن بعض البراهين في هذا الصدد ما يلي:

١. التعذيب والاسترقاق والإبادة الجماعية تدمر الإنسانية
٢. منحنى الانزلاق
٣. الحظر القانوني
٤. المبادئ والسلوك الأخلاقيان

١. التعذيب والاسترقاق والإبادة الجماعية تدمر الإنسانية

من بين أهم الإنجازات المطردة للإنسانية وأكثرها تقدماً عبر مسار تاريخنا المشترك الإقرار على مستوى العالم بالشخصية الفردية لكل إنسان، كما تضمن على سبيل المثال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومما يثير الدهشة أن المجتمعات كانت في وقت ما تنظر إلى الآخرين بوصفهم أقل من الحيوانات، وأن هذا الأمر كان جديراً بالاحترام أو عادياً أو مقبولاً لدى بعض البشر، حيث كان هؤلاء يستخدمون لتلبية الحاجات الضرورية أو كما يطيب لهم. وحري بنا أن نعلن أن تلك المعتقدات مبهمة بالنسبة لمعظم الناس اليوم.

وقد نجم عن هذا الفهم الأساسي عدة استنتاجات أخرى، فالإيمان بالكرامة الإنسانية يتطلب منح الكرامة لكافة البشر. كما أقرت بعض أساليب معاملة الآخرين بوصفها غير متسقة بصفة أساسية مع الاعتراف بهم كأفراد وكبشر ومن ثم لا يمكن تبريرها على الإطلاق.

ومن أجل تعزيز هذه الركيزة الخاصة بالاكتشاف المتدرج والإقرار بإنسانية البشر، حضر القانون الدولي ممارسات كالاسترقاق والإبادة الجماعية والتعذيب على نحو مطلق. ويعني عدم اتساق أي من تلك الممارسات مع اعتراف كل شخص بالآخر بوصفه إنساناً عدم إمكانية قبولها مطلقاً دون هدم الدعامة الإنسانية المشتركة التي يقوم عليها المجتمع البشري نفسه. ينفي كل من التعذيب والاسترقاق والإبادة الجماعية دائماً ليس الكرامة الإنسانية فحسب بل وإنسانية الضحايا ذاتها.

ولا يمكن تبرير الإبادة الجماعية بادعاء ممارستها مرة واحدة حتى وإن كانت تلك النية صادقة، أو بدعوى الاضطرار لذلك بسبب حالة طارئة قصوى. ولا يمكن تبرير الاسترقاق بدعوى أنه يسعى إلى تحقيق منفعة أكبر. فكما لا يمكن لأحد أن يبرر استعباد شعب كضرورة لبقاء شعب آخر، أو تبرير الإبادة الجماعية بدعوى منع إبادة جماعية أكبر، فإن من يحاول تبرير التعذيب باسم إنقاذ الأرواح يعتدي بذلك على الإنسانية المشتركة بيننا جميعاً. ويجب أن نعامل مؤيدي التعذيب بكل الخزي والنفور كما نعامل أي مؤيد للإبادة الجماعية أو الاسترقاق.

٢. منحى الانزلاق

إن أي استثناء قانوني يبتدع لاستيعاب سيناريو «القبلة الموقوتة» سوف يؤدي بنا حتماً إلى الانزلاق نحو منحى الانزلاق، حيث يصبح التعذيب في أسفل هذا المنحدر تعسفاً لا يناله عقاب أو يصبح واسع الانتشار ومنهجياً، أو كليهما. والنتيجة الحتمية لأي استثناء من حظر التعذيب هي تقويض المؤسسات الديمقراطية وتدمير أي مجتمع مفتوح وحر وعادل. وفي نهاية الأمر، نخسر كثيراً باستحداث استثناء قانوني لاستيعاب سيناريو القبلة الموقوتة المحتمل في المستقبل، أكثر مما يمكن خسارانه إذا حافظنا على الحظر المطلق للتعذيب، حتى وإن كان ذلك يعني تحمل بعض المخاطر الافتراضية. ويُعزى ذلك إلى أن الحجج والبراهين الخاصة بفرضية القبلة الموقوتة ليست في الحقيقة مرتبطة بما سنقوم به في مستقبل من صنع خيالنا، بل ترتبط بنوع المجتمع الذي نرغب في العيش فيه اليوم ودائماً.

حتى وإن كان سيناريو القبلة الموقوتة في صورته الصرفة موجوداً في الحقيقة، فإنه نادر لدرجة الانعدام، وهو لا يتطابق مع حقيقة الغالبية العظمى من الأحداث، حيث يتم إحباط المؤامرة قبل أن يصبح الهجوم المقصود وشيكاً أو قبل أن يقع الهجوم ولكن لا يوجد مجرم متحفظ عليه مسبقاً يمكنه الكشف عن معلومات تساعد في الحيلولة دون وقوع الهجوم على نحو مباشر. بالإضافة إلى ذلك، حيث أن سيناريو القبلة الموقوتة كثيراً ما يثار في سياق تهديدات توجيهها شبكات منظمة من الإرهابيين، يجدر الإقرار بأن أي هجوم تخططه شبكة إرهابية من المرجح أن يكون مصمماً لكي ينجح حتى وإن تم التحفظ على أحد أعضاء تلك الشبكة. ويؤكد هذا الأمر أنه من النادر توافق كافة الافتراضات غير المحتملة لسيناريو القبلة الموقوتة الصرفة. فإن كانت تلك الحالات على درجة كبيرة من الندرة، هل من المعقول أن نغير منظومة القوانين الدولية والوطنية لاستيعاب تلك الافتراضات، حتى وإن تم فرضياً قبول الحسابات التي يطرحها السيناريو الخالص (وهو أمر غير مقبول للأسباب التي شرحناها سابقاً)؟

من طبيعة القانون أن استحداث استثناءات للتعامل مع مخاطر مستقبلية غير معروفة إلى حد كبير يمكن أن يقوض فاعلية الحظر الضمني في الوقت الراهن. ويعزى ذلك جزئياً إلى أن الاستثناء يجب أن يطرح في صيغة واسعة لكي يشمل الحقائق الخاصة بأي وضع افتراضي إذا ظهر في الواقع. بيد أن وضع الاستثناء في قالب واسع إلى هذه الدرجة يعني أنه سيطبق على أوضاع تختلف كثيراً عن تلك التي كانت مقصودة في الأصل. كما أن الهيئات التشريعية تبغض المخاطرة عندما يتعلق الأمر بالسلامة العامة، وقد يُتوقع منها بمرور الوقت أن توسع نطاق أي استثناء كما كان الحال بالفعل بالنسبة لتدابير مكافحة الإرهاب التي سُنّت منذ عام ٢٠٠١. إن للتعذيب بصفة خاصة أثراً اجتماعياً صارماً للغاية، والقانون بصفته مؤسسة لا يمكنه استيعاب أي استثناء لحظر التعذيب دون أن يصبح الحظر ذاته غير فعال. فمن المتوقع أن استحداث استثناء لحظر التعذيب سيفتح الباب لممارسة التعذيب على نحو أوسع انتشاراً في الواقع العملي.

بالإضافة إلى ذلك، من غير الواقعي تحسب العناصر المختلفة للسيناريو على نحو شبه يقيني في أوضاع الحياة العملية، ومن ثم فأى استثناء يقوم على سيناريو القنبلة الموقوتة سوف يسمح فرضياً بممارسة التعذيب استناداً إلى درجات متفاوتة من الريبة. وكلما قلت درجة التيقن المطلوبة، ازدادت احتمالات تعذيب الأشخاص غير المتورطين على الإطلاق استناداً إلى خطأ في الهوية أو أنهم كانوا «في المكان الخطأ في التوقيت الخطأ». كما يبين التاريخ أن أي تجاوز عن التعذيب يؤدي إلى انتشاره في ما يتصل بأنواع أخرى من «الشر» تتساوى في الخطورة مع شر «القنبلة الموقوتة» وفي ما يتصل باستخدام التعذيب لأغراض أخرى غير الحصول على معلومات.

ويتسبب إقرار استثناء مقنن في دولة منفردة في الانتشار على المستوى الدولي أيضاً. فإذا كانت الدول التي تزعم أنها رائدة حقوق الإنسان في العالم تغض النظر عن التعذيب حتى في أضييق الظروف، فإن دولاً أخرى سوف تتخذ من ذلك حافزاً لها للاستمرار في استخدام التعذيب ضد مواطنيها أو التوسع في اللجوء إليه، في نطاق أكثر اتساعاً من ظروف سيناريو القنبلة الموقوتة. وليس من الصعب ملاحظة تقلص النفوذ الدبلوماسي لدولة ما على نحو ضخم

مقارنة بدولة تتحول من «دولة تحرم التعذيب» إلى دولة ممارسة للتعذيب على نحو أقل تحمساً.

علاوة على ذلك، فإن استخدامنا للعنف يسمح للبلدان الأخرى بتبرير ممارسته بسهولة أكثر ضد جنودنا ومواطنينا. ومن ثم فليس من المثير للدهشة أن كثيراً من القادة العسكريين يعترضون بشدة على إجازة التعذيب بين صفوف قواتهم.

إن ممارسة الحكومات الديمقراطية للتعذيب أو السكوت عنه بوصفه أحد تدابير مكافحة الإرهاب يطمس التمييز الأخلاقي بين تلك الحكومات والإرهابيين، على الأقل في عيون مواطني الدول الأخرى. وتشكل محاولة الإرهابيين تحديداً تبرير الأفعال غير الإنسانية بتحقيق منفعة أكبر دعامة أساسية لنقد الحكومة لأفعالهم، كما أنها تعضد ادعاء الإرهابيين أن الحكومات الديمقراطية تتظاهر فحسب بالتمسك بمبادئ قوية بينما تتخلى عن تلك المبادئ بسهولة حينما يناسبها ذلك. وأخيراً، فإن التعذيب نفسه يمكن أن يؤدي إلى تطرف الضحايا والمتعاطفين معهم. كل ذلك يسهل على الشبكات الإرهابية تجنيد أعضاء جدد وكسب تعاطف أو دعم السكان المحليين، مما يؤدي ببساطة في نهاية الأمر إلى مزيد من الهجمات وإلى تعزيز القول بالحاجة إلى مزيد من التعذيب في المقابل.

وكل دقيقة تنقضي في التفكير في التعذيب والتخطيط لممارسته بوصفه أحد تدابير مكافحة الإرهاب هي أيضاً دقيقة غير مستغلة في بناء القدرة على استخدام وسائل أخرى لمنع الهجمات. وبمرور الوقت فإن التركيز على التقنيات القسرية التي غالباً ما تتمخض عن معلومات غير موثوق بها أو غير مفيدة يحوّل الموارد بعيداً عن تطوير وانتشار تقنيات استجواب أكثر ملاءمة. إن الاعتماد على التعذيب كتقنية للاستجواب في بعض الظروف يقود إلى التعويل عليه كممارسة عامة.

أخيراً، يجب أن نقر بأن الاستعداد لاستخدام التعذيب حتى في الظروف الاستثنائية يعني ضمناً اتخاذ تدابير من خلال المؤسسات قد تبدو غير متسقة مع نط المجتمع الذي يرومه معظم الناس. ويمكن أن نتوقع إنشاء مراكز

استجواب سرية يعمل بها محققون مدربون على تقنيات التعذيب (نوع من أكاديميات التعذيب على سبيل الافتراض). وسنسير في شوارعنا بين رجال ونساء تم تشجيعهم على تجاوز نفورهم الطبيعي من التسبب في إيلام ومعاناة إنسان آخر عاجز عن الدفاع عن نفسه. وسيعمل الباحثون ورجال الأعمال على اكتشاف وإنتاج أدوات وتقنيات تعذيب أكثر ترويعاً. وكانت تلك التدابير المتخذة من خلال المؤسسات ترتبط في الماضي بالنازيين والدول الفاشية الأخرى والمجتمعات الشمولية والنظم الديكتاتورية والمستبدة. فماذا سيقال عن مجتمعنا إذا اعتمدنا التقنيات نفسها التي كانوا يستخدمونها في الأساس؟ وما هو نوع الشركاء الذين نتمنى أن نحافظ بهم؟

٣. الحظر القانوني

تتضمن كافة المعاهدات الدولية ذات الصلة حظراً مطلقاً للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وهو مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام (العرفي) الملزم لكافة الدول. ولا يسمح بأي استثناء أو انتقاص من هذا الحظر تحت أي ظروف، وحتى في حالات الطوارئ.

يعد التعذيب جريمة بمقتضى القانون الدولي اتفقت الدول في ما بينها على وجوب محاكمة مرتكبها بصرف النظر عن مكان وجوده في العالم.

ولا يمكن أن يمثل نوع الظروف المفترضة في تصور «القنبلة الموقوتة» أو أي ادعاء آخر بالتصرف من منطلق دوافع طيبة، أساساً صحيحاً لإعفاء أي شخص من المسؤولية الجنائية عن التعذيب. وليست الضرورة ولا الدفاع عن النفس وغيرها من الدفوع المبررة مقبولة في أي حالة من حالات التعذيب، مهما كانت خطورة الظروف أو شدتها. حتى في الظروف بعيدة الاحتمال المتصلة بسيناريو القنبلة الموقوتة، يجب ألا يعفى ممارسو التعذيب من المسؤولية القانونية عن جرائمهم، وإلا سوف تسلب ادعاءات مثل «كنت أظن ذلك ضرورياً» القانون المناهض للتعذيب من أي قوة فعلية.

بيد أن هناك مسألة منفصلة وهي العقوبة الملائمة لأي حالة تعذيب فردية. فمن منظور حقوق الإنسان، من الأهمية بمكان التأكد من تفرد كل حالة وربطها بظروف الجريمة والشخص المدان، مع تذكّر أن كافة الأحكام في حالات التعذيب يجب أن تأخذ الطبيعة الخطيرة لتلك الأفعال في عين الاعتبار.^٢

١ تنص المادة ٢ (٢) و(٣) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب على ما يلي: "لا يجوز التدرع بأية ظروف استثنائية أيا كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديدا بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب. لا يجوز التدرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب".

٢ المادة ٤ (٢) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب

٤. المبادئ والسلوك الأخلاقيان

عبرت بلدان العالم عن قيمنا الأخلاقية المشتركة الأساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلانات الأخرى الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

فالمادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على ما يلي:

« لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة»^١.

وتؤكد المادة الثانية من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة **لمناهضة التعذيب** (إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة) هذا الحظر، حيث تنص على ما يلي:

أي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة هو امتهان للكرامة الإنسانية، ويدان بوصفه إنكاراً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما تمحو المادة الثالثة من هذا الإعلان أي شك في أن شعوب العالم قد رفضت منذ أمد بعيد المنطق الأخلاقي الخاص بسيناريو "القبلة الموقوتة":

لا يسمح باتخاذ الظروف الاستثنائية، مثل حالة الحرب أو خطر الحرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أية حالة طوارئ عامة أخرى، ذريعة لتبرير التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وكما ذكرنا آنفاً، فإن جوهر تلك الإعلانات أصبح جزءاً من القانون الدولي وليس ثمة شك في أن أي استخدام للتعذيب في إطار وضع مثل فرضية القبلة

١ التأكيد هنا وفي الاقتباسات التالية إضافي وليس في النص الأصلي.

الموقوتة يعد انتهاكاً للقانون الدولي وجريمة بمقتضى هذا القانون. ولكن حتى وإن نحينا جانباً مسألة الشرعية الدولية، فهناك أسس معنوية وأخلاقية راسخة لرفض أي عمل من أعمال التعذيب في وضع كالذي تفترضه القنبلة الموقوتة أو أي محاولة لإضفاء الصبغة القانونية على التعذيب تحت أي ظروف بموجب القانون الوطني.

ويجدر تمييز مسألة رد الفعل الأخلاقي الذي يجب أن يتبناه المجتمع تحسباً لأي سيناريو واقعي للقنبلة الموقوتة، انطلاقاً من مسألة ما سيفعله أي شخص بصفته الفردية أو لا يفعله في واقع الأمر إذا وجد نفسه في مثل هذه الظروف. ويهدف سيناريو القنبلة الموقوتة على النحو الذي يطرح به في معظم الأحيان إلى طمس معالم تلك الخطوط الفاصلة وذلك هو أحد آثاره الخبيثة الأكثر خطورة.

وسيجيب العديد من الأشخاص على التساؤلين التاليين بنفس الإجابة: «ماذا يجب أن يتوقع المجتمع مني من الناحية الأخلاقية؟» و«ماذا يجب أن أفعل من وجهة النظر الأخلاقية؟»، وهي أن التعذيب محظور على نحو مطلق كمسألة أخلاقية ومن ثم لا يجب ممارسة أي تعذيب أو السماح به مهما كانت فداحة الثمن. وقد يجد بعض الناس سنداً للحظر الأخلاقي المطلق للتعذيب على المستويين الشخصي والمجتمعي في نطاق كبير من المصادر، وهو الالتزام العالمي والمطلق بالكرامة الإنسانية الذي نبعث منه إعلانات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أو المنظومات الأخلاقية الشخصية أو المعتقدات الدينية أو العقيدة العسكرية أو غيرها من المصادر.

إن أي مصدر من تلك المصادر الخاصة بالمعتقد المعنوي والأخلاقي يمكن أن يقود شخصاً ما إلى نبذ استخدام التعذيب في سيناريو القنبلة الموقوتة، من وجهتي النظر المجتمعية والشخصية، وهذا لا يجب أن يكون مثيراً للدهشة نظراً للجوانب العديدة التي تجعل من التعذيب بصفة خاصة أمراً رهيباً وهي:

— أن التعذيب من ضمن أسوأ صنوف المعاناة التي يمكن أن ينزلها شخص بآخر. فكثير من الناس يفضلون الموت على مكابدة

التعذيب.

- أن الأسير الذي يتعرض للتعذيب لا حول له ولا قوة. فالشخص الذي لا يمتلك معلومات يكون غير قادر على تغيير مصيره وليس أمامه سوى مواجهة التعذيب المستمر.
- أن الكرامة الإنسانية للضحية تسحق حتى تتلاشى، ويعامل جسده وعقله بوصفهما مجرد وسائل.
- أن المجتمع الذي يسمح بالتعذيب أو يدعمه يسمح ويدعم بذلك حرمان شخص لشخص آخر عن عمد من كرامته الإنسانية الكلية، مما يمتن كرامة المجتمع نفسه.
- أن آثار التعذيب تستمر مدى الحياة في معظم الأحيان.
- أن التعذيب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأكثر الحكومات ترويعاً واستبداداً في التاريخ البشري.
- أن التعذيب هو جوهر الطغيان المُركَّز، حيث يقوم شخص باضطهاد شخص آخر وتحطيم إرادته بتجريعه الألم. ولا يمكن لمجتمعنا أن يسمح بالطغيان، فهو نقيض مجتمعنا.
- يشعر معظم البشر العاديين بنفور شديد عند مشاهدة أو حتى تخيل بتر أحد أعضاء الجسم أو إيلاء الآخرين إيلاًماً شديداً.

— قد يكون ممارس التعذيب نفسه فاسداً أو متضرراً من الناحية النفسية أو منحط الأخلاق أو مجرداً من الكرامة بسبب تلك الأفعال، مما ينتج عنه الإضرار بعائلته وبالآخرين المحيطين به.

كما لا يجب أن نندهش أن الالتزام الأخلاقي الشخصي المنافي للتعذيب لدى الكثير من الأشخاص يقتضي ضمناً قبولهم المخاطرة بفقدان حياة الكثير من الأشخاص نتيجة لهذا الالتزام. فبينما تعد حماية الأرواح أمراً بالغ الأهمية، فإن معظم الأشخاص يؤمنون بأن الوجود الإنساني لا يقتصر على الحفاظ على حياة الأفراد. ففي حقيقة الأمر، يختار الناس بكامل إرادتهم التضحية بحياتهم من أجل المحافظة على أسلوب حياة. فمعاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية وقوانين الحرب تقنن مبدأ أن هناك بعض الأمور المستنكرة أخلاقياً لدرجة لا يمكن معها استخدامها حتى وإن تعرضت حياة شعب بأكمله للخطر. ويرد ذكر التعذيب صراحة من بين تلك الأشياء.

ولكن لا يتعين أن يؤمن المرء بالضرورة بعدم ممارسة التعذيب كمسألة أخلاقية شخصية حتى في إطار تصور القنبلة الموقوتة في صورته الصرفة لكي يرفض أي محاولة لتبرير التعذيب بوصفه مقبولاً أخلاقياً على مستوى المجتمع. إن الحسابات النفعية الكامنة في «سيناريو القنبلة الموقوتة» الصرف تتلاعب بالبديهيات الأخلاقية للجماهير عن طريق إظهار بعض آثار التعذيب أو عدم التعذيب فحسب، بينما تخفي التبعات الأخرى التي تكون على نفس مستوى الخطورة بل وأشد خطورة. وعندما يتم إدخال الآثار المستترة في المعادلة، يتضح أن إدراج أي استثناء على القاعدة القانونية والأخلاقية المطلقة ضد التعذيب سيؤدي إلى آثار عملية وأخلاقية تفوق بكثير أي «إجحاف» معنوي نظري يمكن أن ينجم عن إدانة أي شخص يمارس التعذيب في مثل تلك الأحوال.

على سبيل المثال، يخفي السيناريو عن الجمهور حقيقة أن خلق الاستثناء سيؤدي إلى انتشار التعذيب مع مرور الوقت، كما كان الحال في جميع السوابق التاريخية. ومن ثم، يجب ألا نقيس معاناة مجرم أو قلة من المجرمين المحتملين على أساس حسابات نفعية، بل يتعين أن نضيف إليها معاناة المئات أو الآلاف أو أكثر من الضحايا الآخرين في المستقبل، الذين من المحتمل ألا

تكون لهم صلة على الإطلاق. يجب أن تقاس أهمية الآثار المدمرة لقبول مخاطرة تعذيب الأفراد الذين لا صلة لهم بالإرهاب على المجتمع، عن طريق حالات الخطأ في تحديد الهوية، كهؤلاء الذين سلطت عليهم الأضواء بالفعل في الاعترافات الخاصة بالتعذيب على المستوى الدولي. يجب أن نضع في عين الاعتبار تبعات إعداد أنفسنا لاستخدام التعذيب، وهي خلق طبقة محترفة من ممارسي التعذيب وتدريبها وتزويدها بالمعدات. ويجب أن نضيف إلى السيناريو الآثار طويلة الأجل لتبني أساليب الإرهابيين التي من المرجح أن تشمل زيادة عدد الهجمات الإرهابية، حيث أن استخدامنا للتعذيب يمكن أن يؤدي إلى التوسع في تجنيد أعضاء جدد في الشبكات الإرهابية أو يقلل رغبة السكان الأجانب في التعاون مع الجهود المبذولة للحيلولة دون أعمال الإرهاب في المستقبل. على سبيل المثال، قد يتقاعس الأشخاص الذين يمكنهم إمدادنا بمعلومات بشأن الهجمات المدبرة إذا تنامت مخاوفهم من أن يؤدي ذلك إلى استجابات أخرى عن طريق تعذيبهم أو تعذيب آخرين معهم، أو إذا استاءوا من تعذيبنا لآخرين يعرفونهم أو يتعاطفون معهم. وهناك آثار أخرى غير ملموسة ولكنها جسيمة بالنسبة لمجتمع تشجع حكومته إلحاق المعاناة بأولئك الذين تسيطر عليهم جسدياً، أو تغض النظر عن ذلك. إن التعذيب سم وبمجرد حقن المجتمع ولو بكمية صغيرة منه سوف ينتشر في مجرى دمه ويفسد الجسد حتى يأتي عليه تماماً.

وبمجرد إضافة تلك العناصر إلى المعادلة، لا ترجح كفة التوازن النفعي المصطنع المتضمن في سيناريو القنبلة الموقوتة لصالح التعذيب. ومن ثم، فيجب حتى على أولئك الذين يقاربون السيناريو من منظور نفعي بدلاً من منظور مطلق وأخلاقي نبذ أي تشريع يقنن أي عمل من أعمال التعذيب. باختصار، فإن استجابة المجتمع لأي محاولة لتبرير التعذيب يجب أن تكون بالإصرار دائماً على أن التعذيب لا يمكن تبريره أخلاقياً بأي حال من الأحوال.

الخلاصة

نعود إذاً إلى حيث بدأنا. يجب تفعيل الحظر المطلق غير القابل للانتقاص للتعذيب وكافة أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة وبلا تردد، ليس في وجه التحديات المبنية على ما يسمى «سيناريو القنبلة الموقوتة» فحسب، بل أينما يكمن التعذيب أيضاً أو حيث لا يزال الحديث عنه مستمراً.

التعذيب هو من نفس فصيلة الإبادة الجماعية والاسترقاق. ويتعين نبذ المشاريع السياسية والقانونية التي باتت ترتبط بسيناريو القنبلة الموقوتة بالطريقة نفسها التي نتلقى بها أي مقترح حول اللجوء إلى الإبادة الجماعية أو الاسترقاق، أي بالإدانة والخزي والبغض وبقول «لا» مطلقة مدوية.

نزع الفتيل عن سيناريو القنبلة الموقوتة: لماذا يتحتم أن نقول لا للتعذيب دائماً

تشكل إمكانية اللجوء إلى التعذيب لمنع هجوم إرهابي في «سيناريو القنبلة الموقوتة» الافتراضي» قضية ساخنة في الأفلام الشعبية والمسلسلات التلفزيونية وفي برامج الحوار والأخبار وفي الحوليات الأكاديمية والمجادلات السياسية. فقد ساعدت الطبيعة الدرامية للسيناريو والإجابات الأخلاقية البسيطة المصطنعة التي يقدمها في أن يترك انطباعاً كبيراً لدى الجماهير العامة. بيد أن هذا السيناريو يسعى في نهاية المطاف إلى تدمير الحظر المطلق الذي ظفرت به الإنسانية بعد جهد شاق بمقتضى القانون الدولي والقوانين الوطنية. يمثل سيناريو القنبلة الموقوتة تهديداً جسيمياً لجهود مناهضة التعذيب على المستوى العالمي عن طريق عرض بعض أعمال التعذيب بوصفها مبررة وحتى مرغوب فيها وتشويه الحقائق والتلاعب بالمشاعر والمنطق الأخلاقي، وعن طريق الهبوط بالمجتمعات ذات النوايا الحسنة على منحى الانزلاق نحو تقنين ومنهجة التعذيب.

ويقدم هذا الكتيب لعموم الجماهير ولدعاة حقوق الإنسان والأكاديميين والحكومات الحجج والبراهين الأساسية المضادة لأي اقتراح نابع من «سيناريو القنبلة الموقوتة» لخلق استثناء لحظر التعذيب. وهو يكشف النقاب عن الافتراضات المضللة والمغالطة المستترة وراء هذا السيناريو ويؤكد على الأثر المسمم للتعذيب على المجتمعات التي تسمح به، شأنه شأن الاسترقاق والإبادة الجماعية. كما يذكر بالطبيعة الأساسية والمطلقة لحظر التعذيب بموجب القانون الدولي ويصف كيف يتلاعب السيناريو بالأحكام المعنوية والأخلاقية عن طريق التعتيم على التكلفة الأخلاقية الحقيقية للسماح بأي فعل من أفعال التعذيب.

وكجزء من سلسلة أنشطة لإحياء الذكرى الثلاثين لإنشاء جمعية الوقاية من التعذيب، فقد عقدت الجمعية اجتماعاً للخبراء في يونيو/حزيران عام ٢٠٠٧ لمناقشة ردود الأفعال إزاء سيناريو القنبلة الموقوتة، مما وفر بالتالي الأساس لصياغة هذا النص. وجمعية الوقاية من التعذيب هي منظمة غير حكومية دولية تعمل في كافة أرجاء العالم لمنع التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

جمعية الوقاية من التعذيب

10, Route de Ferney, P.O. Box 2267

CH 1211 Geneva 2 - Switzerland

هاتف: +41 22 919 21 70 - فاكس: +41 919 21 80

البريد الإلكتروني: apt@apt.ch - الصفحة الإلكترونية: www.apt.ch

ISBN 2-940337-20-9